استحقاقات الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة الاتحادية

تقديم

د حسين علي داود
سكرتير لجنة الاشراف على متابعة تنفيذ
الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي

المحتوى

اولاً
لماذا
الاستراتيجية
ثانياً : مراجل
اعداد
الاستراتيجية
ثالثاً
محاور وثيقة
الاستراتيجية
رابعاً
محور
التمويل
والانفاق
خامساً الكلفة
التخمينية
للبرامج
والمشاريع
سادساً
البرامج
والمشاريع

اولاً: لماذا الاستراتيجية ؟

1. فشل الخطط والميزانيات السنوية في مواجهة التحديات الكبيرة والمتنامية لقطاع التعليم.
2. تهديد استحقاقات النمو السكاني العالي والطلب المتزايد لتوفير فرص التعليم .
3. تدهور امكانية تحقيق المواءمة مع سوق عمل مختل ، ضمن اقتصاد ريعي منفرد.
4. التعليم ذو الجودة العالية يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لكي يكون اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ،

ثانياً: مراحل اعداد وثيقة الإستراتيجية

تحليل الواقع
2010-

سنة الاساس2008

مؤشرات

تشخيص التحديات الإستراتيجية

ماذا

- التوجهات الإستراتيجية
- الرؤية + الرسالة

لماذا

- المنطلقات والغايات
- الاهداف الإاستراتيجية

كيف ؟ ومتى

- البرامج والمشاريع
- المراقبة والتقويم

لدينا خارطة الطريق خاضعة لتقويم سنوي (وثيقة وطنية 2012 – 2022)

ربط المخرجات ذات الجودة مع سوق العمل

الرسالة

إصلاح نظام التربية والتعليم العالي وتطويره ، بما يجعله مشاركا فاعلا في انتاج المعرفة و الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية، لضمان تحقيق التنمية الشاملة والحياة الكريمة، وتحقيق السلام في العراق

الرؤية

نظام تربوي وتعليمي يوفر فرص التعليم والتعلم للجميع بما يحقق متطلبات المجتمع المتحضر ويسهم في بناء الانسان ويرسخ مباديء المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الانسان

Our VISION & MISSION

محاور برامج ومشاريع وثيقة الإستراتيجية

محور البنى التحتية

محور التعليم الكفء

محور التمويل والانفاق

محور الجودة والاعتمادية

محور البحث العلمي

محور السياق المؤسسي

أهمية التمويل

- التمويل يعد عنصرا حاسما في تحقيق أهداف القطاع التربوي والتعليمي، إلا أن التحدي الأساس الذي يواجه المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق يتمثل بانخفاض قيمة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم مقارنة بحجم التخصيصات الكلية للموازنة الحكومية وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها.
- تم تبني غاية إستراتيجية أساس في مجال التمويل تمثلت في تلبية متطلبات تمويل قطاع التربية والتعليم العالي والعمل على تحسين كفاءة ادارة الاموال وترشيد انفاقها.

الإطار المالى
الاهداف

- ضمان إقرار الموازنة وإطلاق الصرف في الشهر الأول من كل سنة.
- إعداد الموازنة على أساس أبواب الصرف وتوزيعها على أساس النشاطات والمراحل.
- تحسين إجراءات الرقابة وتبسيطها وعدم استخدامها لإغراض سياسية أو شخصية.
- تخويل المزيد من صلاحيات الصرف لمديريات التربية في المحافظات والجامعات والكليات.

الإطار المالى

- ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع الخيارات الإستراتيجية الاتية:
- البدء في وضع تقديرات الموازنة في وقت مناسب لا يتجاوز الشهر الأول من كل سنة.
- إشراك المختصين من الكفاءات العلمية في إعداد الموازنات.
- تشريع قانون جديد للرقابة المالية والإدارية يضمن تبسيط الإجراءات وضمان الحيادية في التطبيق.

مصادر التمويل

- **الأهداف:**
- زيادة إسهام صندوق التعليم العالي في تمويل نشاطات وزارة التعليم العالي من اقل من 1% إلى 5%.
- ترسيخ مفهوم (المدرسة المنتجة) في المدارس المهنية و(الجامعة المنتجة) في المعاهد والكليات التقنية بما يسهم في تمويل نشاطات وزارة التربية بنسبة 2% ووزارة التعليم العالي بنسبة 5%.

مصادر التمويل

- **ولتحقيق هذه الأهداف يجب اتباع الخيارات الإستراتيجية الاتية:**
- تنويع مصادر التمويل لقطاعي التربية والتعليم .
- البحث عن مصادر التمويل المستفيدة من نتائج البحث العلمي التطبيقي.
- إشراك قطاعات المجتمع (الحكومية والخاصة) في تمويل البحث العلمي وتسويق نتائجه.
- السعي إلى زيادة إسهام المنظمات الدولية في تطوير البرامج التربوية والتعليمية.

الانفاق

- **الأهداف:**
- زيادة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم العالي كنسبة من اجمالي نفقات الموازنة العامة إلى المستويات المناسبة (30% في سنة الهدف 2022) وتعديل نسبة التخصيصات الاستثمارية في الوزارتين .
-

- يمكن اعتماد الخيارات الإستراتيجية الاتية لتحقيق هذه الأهداف:
- تخصيص نسبة من واردات النفط للنفقات الاستثمارية لقطاعي التربية والتعليم وبصورة سنوية.
- تخصيص جزء من الفوائض المالية السنوية في الموازنة والناتجة عن زيادة أسعار النفط أو زيادة تصدير النفط للنفقات الاستثمارية لقطاعَيْ التربية والتعليم.
- إيجاد آليات دعم القطاع الخاص للتربية والتعليم العالي مقابل التخفيض أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية.
- إيجاد آليات لإسهام منظمات المجتمع المدني في دعم المؤسسات التربوية والتعليمية وتطويرها من الأموال المتحققة لها من المصادر المختلفة.

- **المحور الرابع: كلفة الطالب**
- **الأهداف:**
- تخفيض كلفة الطالب الواحد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.
- تخفيض الفروقات العالية لكلفة الطالب الواحد من مرحلة دراسية إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى.
- **ولتحقيق هذه الأهداف يمكن اتباع الخيارات الإستراتيجية الاتية:**
- تخفيض النفقات التي لا تؤدي إلى تحسين العملية التعليمية بصورة مباشرة.
- تحقيق التوزيع المناسب للطلاب بين الجامعات المختلفة.

خلاصة بالتخصيصات المالية لقطاع التعليم من اجمالي النفقات (مليار دينار)

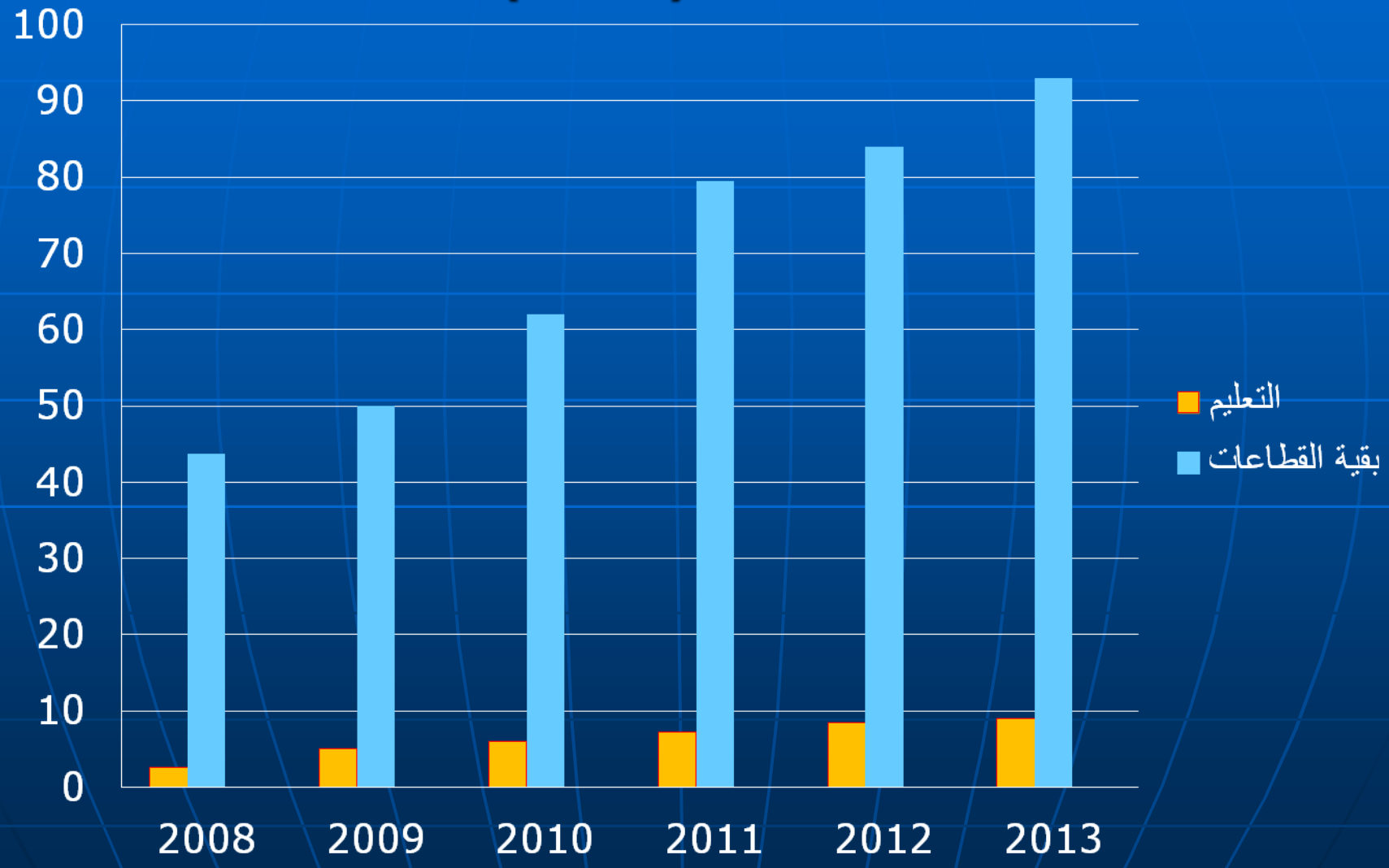

توزيع التخصيصات المالية لقطاع التعليم خلال السنة المالية (التشغيلية) (الاستثمارية)

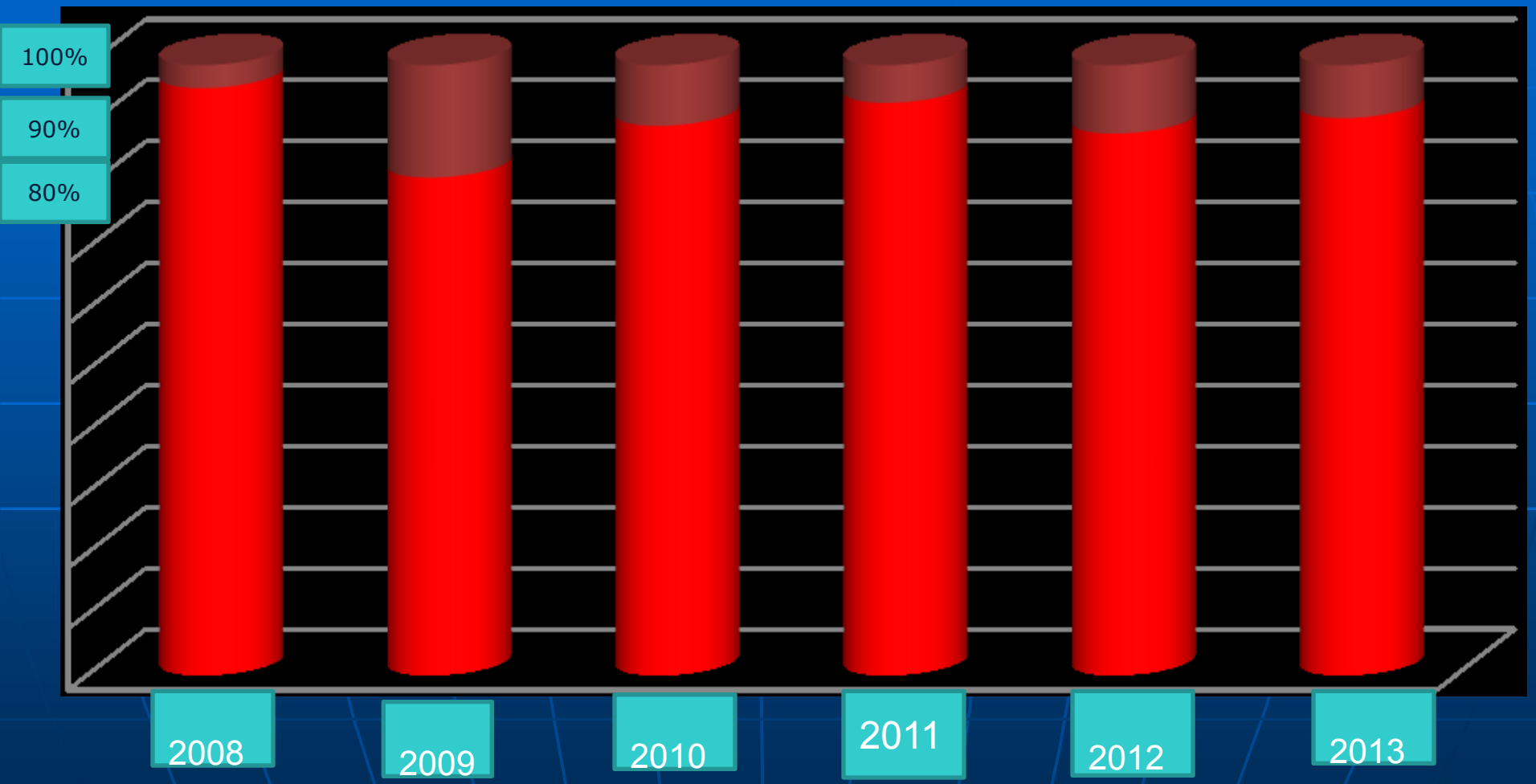

خامساً الكلفة التخمينية لمشاريع وبرامج الاستراتيجية للتربية والتعليم العالي

- تضمنت الكلفة التخمينية للاستراتيجية في وزارة التربية تقديرات كل من الانفاق الجاري والاستثماري للسيناريو المختار والذي يمثل معدل الالتحاق (60%) في المرحلة الاعدادية
- اما في وزارة التعليم العالي فتم اختيار السيناريو الذي يحقق معدل التحاق (20%) في سنة الهدف 2022 , حيث تم تقدير كل من كلف المشاريع الاستراتيجية مع الانفاق الجاري (الرواتب , نفقات الطلاب والتدريسيين , نفقات الابنية المضافة والصيانة) ونسبتها من الميزانية الحكومية و الناتج المحلي الاجمالي .

- الكلفة التخمينية لمشاريع الاستراتيجية (للتربية والتعليم العالي) من الناتج المحلي الاجمالية – توضيح لطفا

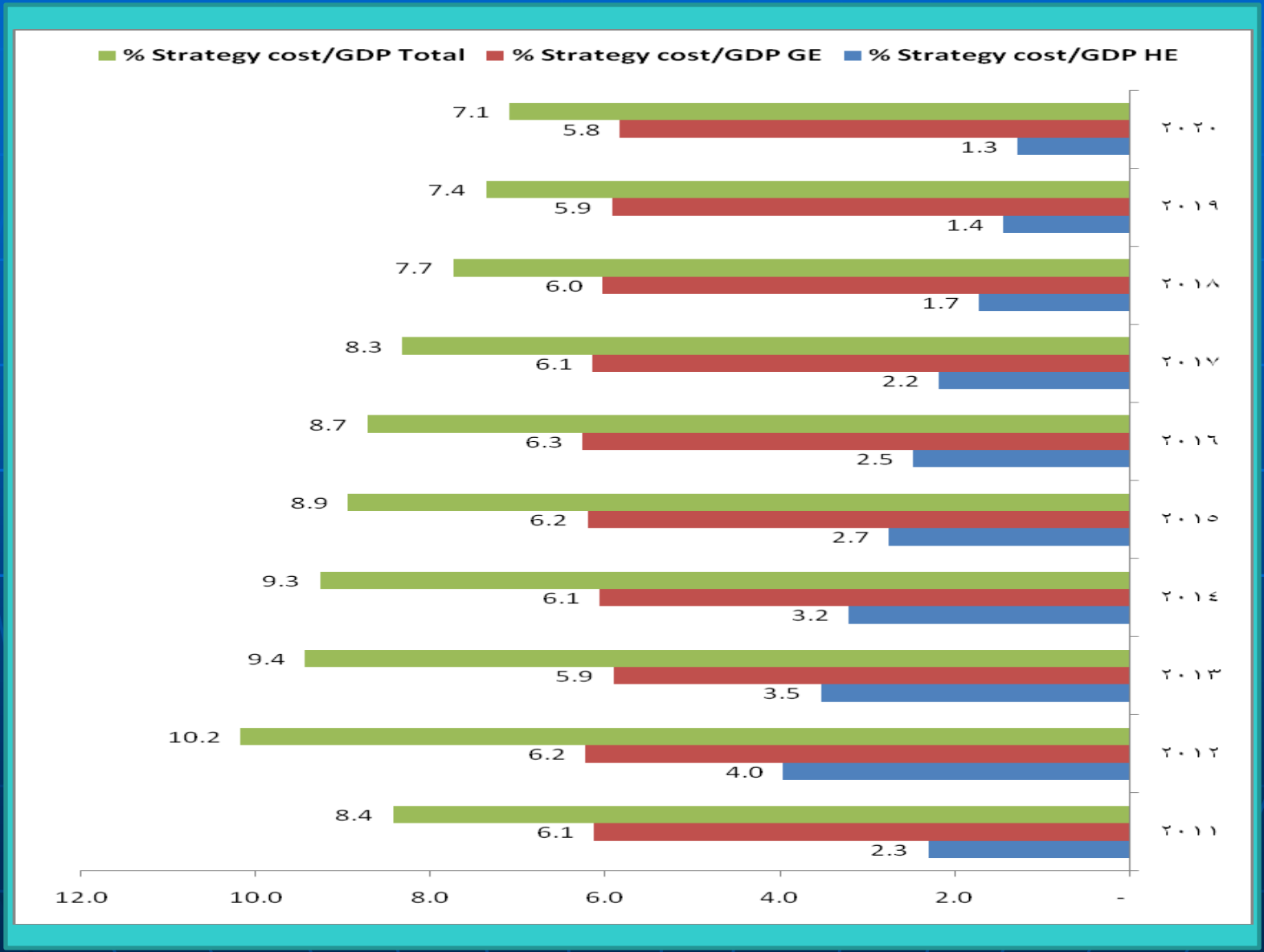

الكلفة التخمينية لمشاريع وبرامج الاستراتيجية (للتربية والتعليم العالي) من اجمالي الموازنة العامة الاتحادية توضيح لطفا

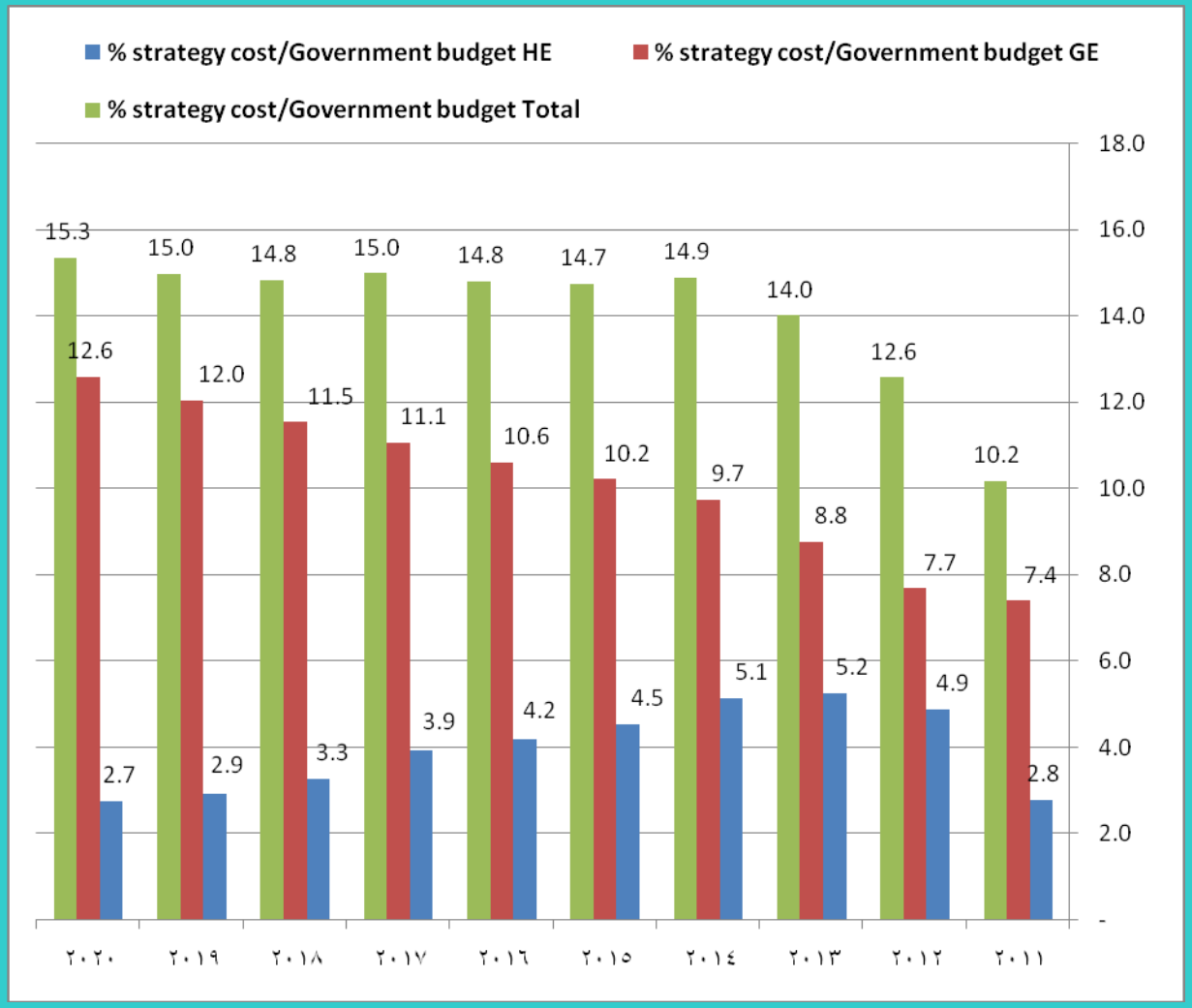

سادساً البرامج والمشاريع

- **البرنامج الأول: تطوير وتحديث المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق** ويضم هذا البرنامج 18 مشروعا متكاملا تمتد للمدة من عام 2012 ولغاية 2020

البرنامج الثاني:إنشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية وتحسين البيئة المدرسية والجامعية: ويضم هذا البرنامج 24 مشروعا مختلفا في مجال بناء المدارس والجامعات وتحسين البيئة المدرسية والجامعية

البرنامج الثالث: تحقيق التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة): ويضم 27 مشروعا مختلفا في مجال الالتحاق وتحقيق المساواة وتحسين الكفاءتين الداخلية والخارجية.

- **البرنامج الرابع: تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي**: ويضم 74 مشروعا مختلفا في مجال الجودة، ومن المؤمل أن يؤدي هذا البرنامج إلى الارتقاء بجودة التعليم العام والعالي بما يوازي المعايير العالمية المعتمدة في مجال الجودة
- **البرنامج الخامس :تنمية الموارد المالية وإدارتها**: ويضم 16 مشروعا، ويتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تنويع الموارد المالية، وتوسيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية ، وتقع معظم تكاليف هذا البرنامج ضمن الموازنة التشغيلية للوزارات المعنية.

- **البرنامج السادس :رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق**: ويضم 20 مشروعا، ويؤمل من هذا البرنامج أن يؤدي إلى تطوير قدرات البحث العلمي وزيادة نتاجاته المختلفة، وزيادة أعداد طلبة الدراسات العليا بمختلف الاختصاصات

شكراً لحسن إنصاتكم

Q & A